

والسوريين بنحو ٢٠٠٠٠٠ عامل<sup>(٣٦)</sup>، هذا عدا عن العمال العرب الآخرين والباكستانيين والأجانب.

من هنا، يستنتج أن توسيع قاعدة التعليم الإلزامي، لم يكن، بحد ذاته، استثماراً اقتصادياً كما ابتغت خطة التربية للمدى القصير والمتوسط. وعلى العكس، فقد زادت الثغرة القائمة بين الناتج التربوي وسوق العمل. وأذ تتحمل الخطة التربوية المسؤولية الكبرى في عدم تحقيق الزامية التعليم، فإن مسؤولية عدم توجه الطلاب الذين أنهوا هذه المرحلة نحو سوق العمل، يتحملة خطة التنمية ككل. فهناك الكثير من المشاريع التي تم إنجازها في فترة الخطة الخمسية كلفت بها شركات أجنبية، اعتمدت في تنفيذها على أيدٍ عاملة قامت هي باستيرادها للأردن. فضلاً عن أن الأجر المدفوع للعمال الأجانب لا يتناسب مع المستوى المرتفع للمعيشة في الأردن؛ مما يضطر خريجي هذه المرحلة لأصرف النظر عن الالتحاق بسوق العمل والسعي لمواصلة الدراسة الأكاديمية.

**تنوع التعليم الثانوي:** رغم استمرار الخطة الخمسية على أهمية التعليم المهني، وبخاصة في المرحلة الثانوية، إلا أن نسبة المسجلين في هذا النوع من التعليم لم تصل إلا إلى ١١٪ من مجموع الطلاب في المرحلة الثانوية، كما مر سابقاً. ورغم أن هذه النسبة تعتبر أعلى منها في كثير من الدول الغربية، إلا أن النسبة المتوخاة في الخطة كانت ٥٠٪. وبدلاً من أن يتناقص نسبة طلاب الفرع الأكاديمي والتي كانت نحو ٨٢٪ في بداية الخطة إلى ٥٠٪ في نهايتها، ارتفعت إلى ٨٩٪ من مجموع طلاب هذه المرحلة. كما أن النسبة التي حددتها الخطة للمسجلين في الصف الأول الثانوي المهني والبالغ ٣٠٪ من مجموع الطلاب في هذا الصف<sup>(٣٧)</sup>، لم تصل إلا إلى ١٤٪. وهذا التوسع في التعليم الأكاديمي على حساب التعليم المهني له، رغم النوايا التي عبرت عنها الخطة، سببان أساسيان:

**أولهما** — يتعلق بالامكانيات المادية للدولة، والتي تعتمد في الغالب على المساعدات الخارجية في تحقيق مشاريعها، فقد عجزت هذه الامكانيات عن توفير اللازم من المساحات والأبنية الضرورية لتحقيق هذا الهدف، خاصة وأن كلفة الطالب الواحد في التعليم المهني تعادل (٦٥ - ٢٠) ضعفاً من كلفته في التعليم الأكاديمي<sup>(٣٨)</sup>. وهذا الإرتفاع في الكلفة عائد إلى إرتفاع ثمن الأجهزة والمعدات الفنية وغير ذلك من المواد اللازمة للتدريب، بالإضافة إلى أهمية توفير مساحات شاسعة نسبياً، وأبنية مناسبة لأنواع المختلفة من التعليم المهني. ولذلك، فرغم الإقبال الذي شهدته فترة الخطة الخمسية على التعليم الصناعي والتجاري إلا أن الأماكن المتوافرة كانت أقل من الحجم المطلوب.

**أما ثانيهما** — فله جذور اجتماعية واقتصادية، فالتعليم المهني في الأردن كما هو الحال في الدول النامية، لا يتمتع بالمكانة أو الاحترام نفسه الذي يتمتع به التعليم الأكاديمي. وقد ساهم فصل التعليم الأكاديمي، دون شك، في ترسيخ هذا التمايز. في نمطي التعليم، والاستمرار في تفضيل الثاني على الأول، حتى بات من المعروف أن الطالب المتخلف هو الذي يتجه نحو التعليم المهني مكرهاً لا بطلاً. ورغم الجهود التي بذلتها الخطة الخمسية في محاولة لرفع اعتبار التعليم المهني، عن طريق فتح فروع جديدة تناسب الحاجات المطلوبة من القوة العاملة، إلا أن الاستنتاج الذي توصل إليه الدكتور